برنامج
عمل منظمة التعاون الإسلامي
لتطوير
إنتاج الأرز

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير إنتاج الأرز

1. مقدمة

يُعَد الأرز محصولاً مهماً، سواء تعلق الأمر بالأراضي المخصصة لزراعته، أو بعملية إنتاجه، أو بما يوفره من إمدادات غذائية، ومبادلات تجارية، فهو الثاني عالميًا من بين محاصيل الحبوب من حيث اتساع نطاق رقع الأراضي التي يُزرع فيها، وهو المصدر الأول للغذاء لنحو ثلاثة مليارات شخص في مختلِف أرجاء العالم[1]. ويشكل الأرز (إلى جانب القمح والذرة) أحد أهم ثلاثة محاصيل رئيسية توفر أكثر من نصف السعرات الحرارية التي تستهلكها البشرية جمعاء. ووفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، فإن الإنتاج العالمي للأرز يتوزع عبر 117 دولة، حيث قُدِّر بنحو 770 مليون طن في عام 2017. وهناك أكثر من 144 مليون مزارع للأرز في جميع أنحاء العالم في منطقة حصاد تبلغ مساحتها نحو 167 مليون هكتار.

2. الوضعية الحالية

أ. الإنتاج

يُعَد الأرز أحد المحاصيل الرئيسية التي تزرع في أغلب البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (43 بلداً) بمساحة إجمالية تبلغ نحو 43 مليون هكتار. ووفقاً لآخر التقديرات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (الشكل رقم 1)، فقد حقق إنتاج الأرز غير المقشور في بلدان المنظمة 179 مليون طن في عام 2017 مقارنة بـ 116 مليون طن في عام 2000. وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي مساحة محصول الأرز من 32 مليون هكتار في عام 2000 إلى 43 مليون هكتار في عام 2017. وشكلت دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 في مجملها 23 في المئة من إجمالي إنتاج الأرز العالمي و26 في المئة من إجمالي المساحة المزروعة من الأرز في العالم.

[1] https://bit.ly/2Mqf5sm

وعلى مستوى كل بلد على حدة، ظل إنتاج الأرز شديد التركيز في عدد قليل من بلدان المنظمة (الشكل رقم 2). ففي عام 2017، استأثر المنتجون العشرة الأوائل بنحو 95 في المئة من إجمالي إنتاج الأرز في منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين هذه البلدان، استأثرت إندونيسيا وحدها بنسبة 46 في المئة من إجمالي إنتاج منظمة التعاون الإسلامي، تلتها بنغلاديش (27 في المئة) وباكستان (6 في المئة). وعلى الصعيد العالمي، يُصَنَّف خمسة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي ضمن أعلى 20 دولة منتجة للأرز في العالم: إندونيسيا (المرتبة الثالثة)، وبنغلاديش (المرتبة الرابعة)، وباكستان (المرتبة العاشرة)، ونيجيريا (المرتبة الثالثة عشرة)، ومصر (المرتبة الخامسة عشرة).

وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعلى إنتاجاً للأرز وفي أماكن أخرى، يهيمن صغار المزارعين على إنتاج الأرز. ففي إندونيسيا، أكبر منتج للأرز في منظمة التعاون الإسلامي، يسهم صغار المزارعين بنحو 90 في المائة من إنتاج الأرز، ويحوز الواحد منهم أرضاً زراعية تقل مساحتها عن 0.8 هكتار[2]. وبمرور الأعوام، اتخذت حكومة إندونيسيا بعض التدابير لمساعدتهم، مثل الإعانة بالأسمدة والبذور والآلات، والاستثمار في البنية التحتية لإنتاج الأرز (وخصوصاً في مجال الري)، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز[3]. وفي حالة بنغلاديش، يُعَد الاكتفاء الذاتي من الأرز أحد المكونات الهامة لخطة التنمية الوطنية الموضوعة منذ عام 1999. ولتحقيق هذا الهدف، اتخذت الحكومة في سياساتها العامة العديد من التدابير، كان من بينها الاستثمار في البنية التحتية للري، وتوفير القروض المدعومة وتوزيع أصناف الأرز المحسنة[4]. وبالمثل، وضعت تركيا، في إطار المشروع الزراعي الوطني ، خطةً لتقديم حوافز خاصة للمزارعين عبر تخصيص 76 حوضًا زراعيًا من أجل زراعة أرز عالي الجودة.

[2] https://bit.ly/2NXaf56
[3] https://bit.ly/2T3J77S
[4] https://bit.ly/2MpAl1I

Figure 1: Rice Production and Area (rhs)

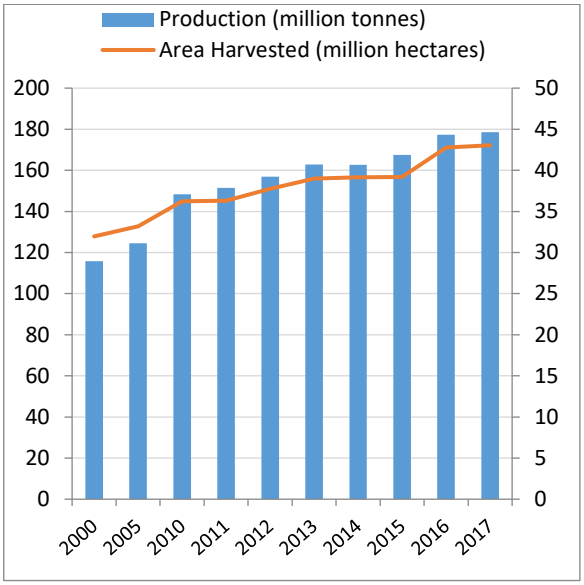

Figure 2: Top-10 OIC Rice Producers, 2017

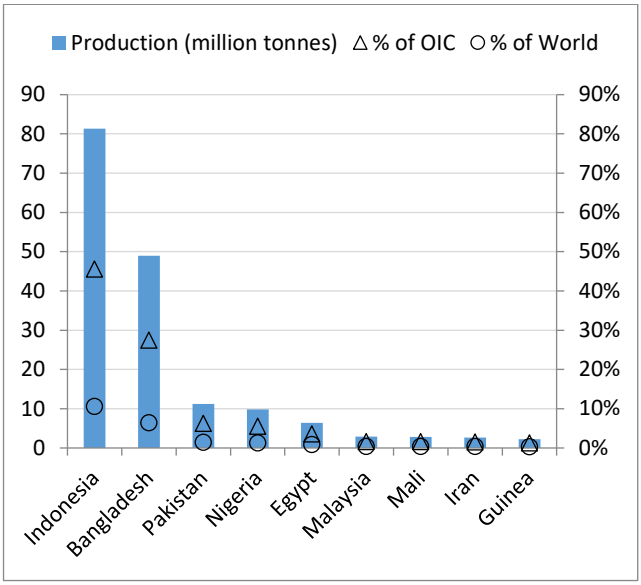

Source: FAOSTAT Online Database

ب. الاستهلاك

يُعَد الاستهلاك الغذائي في دول منظمة التعاون الإسلامي وفي أماكن أخرى أبرز طرق الانتفاع من الأرز. وكما هو موضح في الشكل رقم 3، تم استهلاك 90 مليون طن من الأرز كغذاء في حين تم استخدام أربعة ملايين طن فقط كأعلاف في بلدان المنظمة. وتبلغ نسبة الأغذية من إجمالي إنتاج الأرز في بلدان المنظمة 52 في المئة، في حين تبلغ نسبة الأعلاف من إجمالي الإنتاج في هذه البلدان 2 في المئة. ويعتبر المكون الغذائي أعلى بقليل في دول المنظمة مقارنة بالبلدان غير الأعضاء، حيث يستخدم 50 في المئة من إنتاج الأرز في الاستهلاك الغذائي.

وبالمطلق، يُنتفَع بأكبر كمية من الأرز في الاستخدام الغذائي في إندونيسيا، تليها بنغلاديش ثم نيجيريا فمصر وماليزيا (الشكل رقم 4). وتتفاوت نسب الاستخدام الغذائي في الإنتاج الكلي بشكل كبير ما بين المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للأرز في بلدان المنظمة. وبشكل عام، يتم استهلاك أكثر من نصف إجمالي إنتاج الأرز كغذاء في 13 دولة من دول المنظمة. ومن هذه البلدان (الشكل رقم 4)، استهلكت حصة أكبر من إنتاج الأرز كغذاء في إيران (97 في المئة) تليها نيجيريا (81 في المئة)، وكوت ديفوار (73 في المئة) وغينيا (58 في المئة). ومن ناحية أخرى، تُعد إندونيسيا كذلك أكبر دولة في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الاستخدام الغذائي للأرز، تليها بنغلاديش ثم إيران. ومع ذلك، فإن عنصر العلف لا يكاد يُذكر في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

Figure 3: Utilization of Rice (million tonnes), 2013

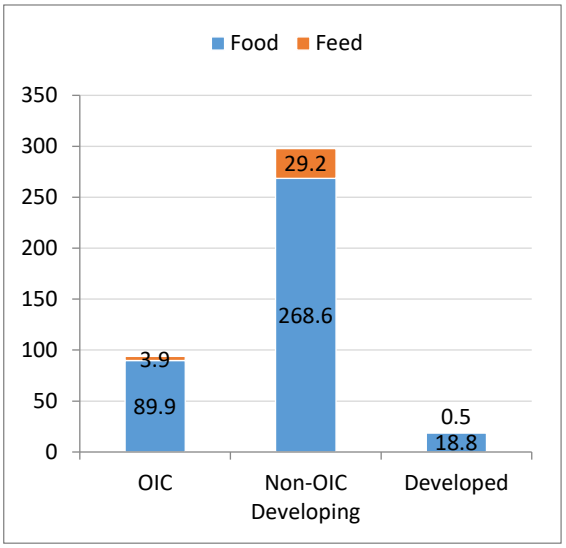

Figure 4: Top OIC Consumers of Rice, 2013

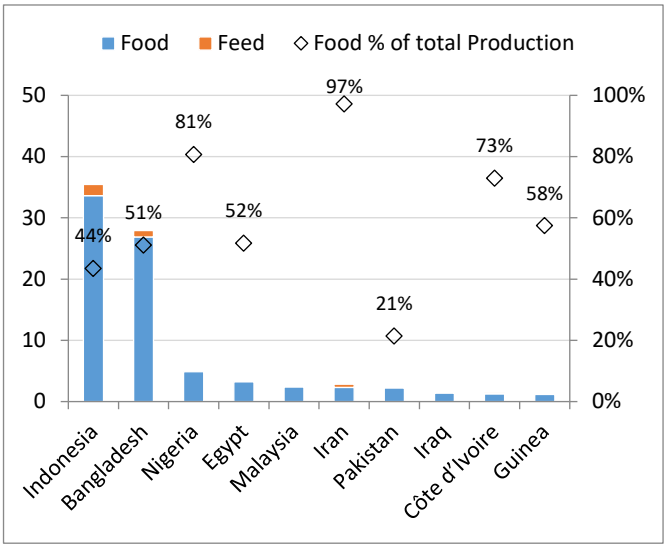

Source: FAOSTAT Online Database

جـ. التجارة

بلغ حجم التجارة العالمية للأرز زهاء 48.1 مليار دولار أمريكي في عام 2017، كان منها 24.3 مليار دولار من الصادرات و23.8 مليار دولار من الواردات. وقد حققت الهند، ثاني أكبر منتج للأرز غير المقشور في العالم، نسبة 29 في المئة من الصادرات العالمية تليها تايلاند (21.2 في المئة). ومن ناحية أخرى، حققت الصين، أكبر منتج للأرز غير المقشور، أعلى نسبة (7.7 في المئة) من واردات الأرز العالمية تليها إيران (5.1 في المئة) ثم بنين (4.5 في المئة) والمملكة العربية السعودية. وتعد دول منظمة التعاون الإسلامي، بمجموعها، فاعلاً مهماً في تجارة الأرز العالمية. ففي عام 2017، وبقيمة إجمالية ناهزت 14 مليار دولار أمريكي، استحوذت هذه البلدان على أكثر من ربع تجارة الأرز في العالم (29.0 في المئة) (الشكل رقم 6). غير أن بلدان المنظمة في مجموعها هي مستورد صرف للأرز بواردات تبلغ 11.2 مليار دولار، في حين لا تتجاوز صادراتها 2.8 مليار دولار، حيث حققت دول المنظمة نسبة 11.4 في المئة من صادرات الأرز العالمية، بينما بلغت نسبتها من واردات الأرز العالمية 47.1 في المئة (الشكل رقم 6).

Figure 5: Rice Trade (billion US$), 2017

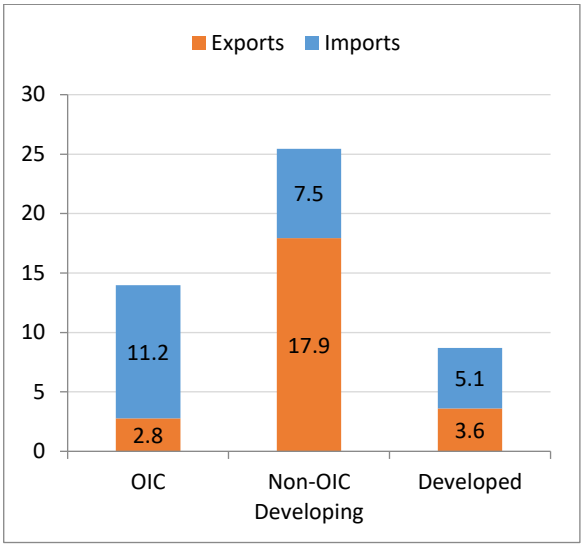

Figure 6: Share in Global Rice Trade, 2017

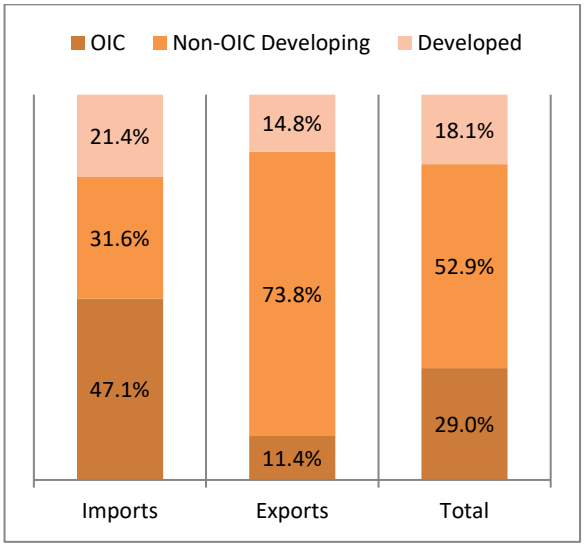

Source: UN COMTRADE and ITC statistics

وتتركز صادرات الأرز من منطقة منظمة التعاون الإسلامي بدرجة كبيرة في عدد قليل من البلدان، حيث انفردت أربعة بلدان فقط بأكثر من 92 في المئة من إجمالي صادرات الأرز في عام 2017. وكانت باكستان أكبر مصدّر للأرز، حيث بلغت قيمة صادراتها 1.7 مليار دولار أمريكي، والتي شكلت 63 في المئة من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي من الأرز في عام 2017 (الشكل رقم 7). وكانت النيجر ثاني أكبر مصدّر للأرز، حيث شكلت صادراتها نسبة 11.7 في المئة من إجمالي صادرات المنظمة من الأرز، تلتها الإمارات العربية المتحدة (10.6 في المئة) ثم غويانا (6.8 في المئة). جدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكبر معيد لتصدير الأرز في العالم، حيث تستحوذ على نحو 81 في المئة من إجمالي صادرات الأرز العالمية[5]. وبخصوص واردات الأرز، حصل المستوردون العشرون الأوائل على أكثر من ثلثي واردات الأرز في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 (67 في المئة). وكما هو مبين في الشكل رقم 7، كانت إيران في طليعة مستوردي الأرز حيث بلغت نسبة 11 في المئة من واردات الأرز الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي تلتها بنين (10 في المئة)، والمملكة العربية السعودية (9 في المئة) وبنغلاديش (7 في المئة).

[5] https://bit.ly/2T7AbhI

Figure7: Top OIC Rice Exporters (lhs) and Importers, 2017

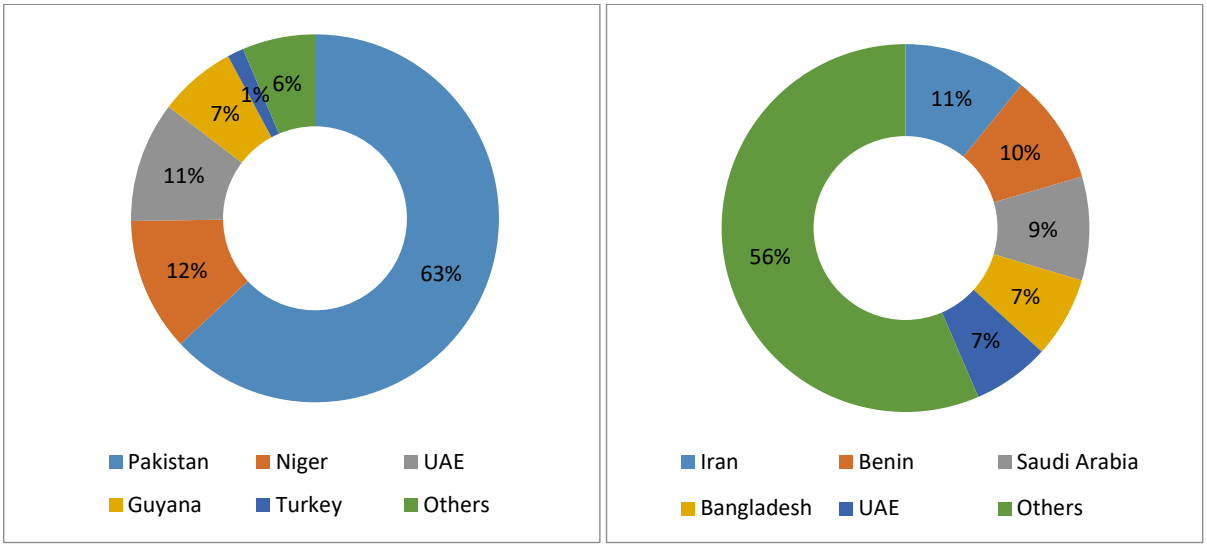

Source: UN COMTRADE and ITC statistics

3. التحديات والفرص

أ. المشاكل الرئيسية

تشمل المشاكل الشائعة التي تم تحديدها في قطاع الأرز في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تستلزم المعالجة، ما يلي:

- محدودية فرص الحصول على أصناف البذور المحسنة؛
- انعدام الوعي بأهمية تعزيز الممارسات الخاصة بزراعة الأرز، ولا سيما في منع ظهور مخاطر متزايدة للآفات والأمراض وفي مرحلة المناولة ما بعد الحصاد للحد من الخسائر؛
- الافتقار إلى استراتيجيات مستدامة لتنظيم المزارعين وتقديم الخدمات؛
- نقص الاستثمار في زيادة الري للحد من آثار نوبات الجفاف؛
- انعدام فرص الحصول على قروض وعلى رأس المال الاستثماري؛
- القصور الحالي في التسويق والروابط التجارية على امتداد سلاسل إمدادات الأرز؛

- عدم وجود معايير جودة منسقة لتسهيل التجارة الإقليمية؛
- انعدام اليقين الذي يكتنف السياسات التجارية المرتبطة بالاستخدام الدوري لقيود التصدير والاستيراد.

ب. الفرص

- ما تزخر به من موارد طبيعية؛
- طلب المستهلكين المتزايد؛
- تحقيق الأمن الغذائي؛
- إدخال ونقل التقنيات الحديثة والمعدات والمهارات في مجال الزراعة؛
- زيادة فرص العمل المأجور والعمل الخاص بالمجتمع الريفي.

4. المقاصد والأهداف

يتمثل الهدف العام من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير إنتاج الأرز في ضمان الاكتفاء الذاتي من الأرز على المدى المتوسط، والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية على المدى الطويل.

أ. الأهداف المحددة

- تلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة للأرز؛
- تقليل واردات الأرز؛
- تصدير فائض الأرز إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

ب. الأهداف

- زيادة إنتاج الأرز من خلال الاستخدام الرشيد للموارد؛
- تعزيز سلاسل القيمة المضافة لتطوير إنتاج الأرز والحد من الخسائر في مرحلة ما بعد الحصاد؛
- تعزيز رفاه وسبل معيشة المجتمعات الريفية / صغار المزارعين.

5. مجالات الرد والتعاون

تمثل الأنشطة المدرجة أدناه الإجراءات التي يتعين اتخاذها على المستوى المحلي والوطني وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي لزيادة إنتاج الأرز.

أ. على المستوى المحلي وعلى مستوى المجتمعات المحلية

- تحسين زراعة الأرز وإنتاجيته من خلال الاستخدام الرشيد للمياه والتربة والبذور مرتفعة العائد والتقنيات الحديثة؛
- تحسين فرص الحصول على مواد الإنتاج الزراعي (البذور، والمعدات، والأسمدة، والوقود، وما إلى ذلك)، والاعتمادات المالية من المؤسسات وتمويل المزارعين لزيادة الإنتاج واستدرار الدخل؛
- توفير المعلومات عن الإنتاج والسوق للمزارعين من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة؛
- إنشاء منظمات / تعاونيات المزارعين لتعزيز التنمية المحلية واعتماد النهج المجتمعي في مجال إنتاج الأرز.

ب. على المستوى الوطني

- استحداث الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لزيادة إنتاج الأرز على نحو مستدام ومتزايد؛
- إنشاء برنامج وطني للبذور لدعم إنتاج الأرز؛
- تحسين مرافق تخزين في مراحل ما قبل الحصاد وما بعده حفاظاً على الجودة؛
- ضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية للبلد، لا سيما فيما يتعلق بالمياه والتربة، من خلال دعم تحليل التربة والمياه والمختبرات النباتية؛
- الاستثمار في البنية التحتية الريفية والمعالجة الصناعية المتكاملة، والعلامات التجارية، وتعبئة الأرز للاستهلاك المحلي والإقليمي والتصدير؛
- تنفيذ برامج تدريبية هادفة لبناء قدرة المزارعين على الحصول على التقنيات والمعلومات الجديدة واستخدامها بفاعلية في إنتاج الأرز؛
- الاستثمار في البحث والتطوير من أجل تحفيز ودعم الابتكارات التكنولوجية في جميع سلاسل القيمة المضافة لتطوير إنتاج الأرز من أجل تحقيق الإنتاجية والجودة والقيمة الغذائية الأعلى؛
- إقامة نظام للتأمين الزراعي للحد من مخاطر الإنتاج ومخاطر الأسواق؛
- إنشاء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص من أجل حشد الموارد والدعم اللازمين لتطوير قطاع الأرز؛
- ربط المزارعين بالأسواق من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالأسعار والسوق في الوقت المناسب وتطوير شبكة النقل.

ج. على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الإسلامي البيني

- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل تعاونية لتطوير تقنيات جديدة / مطورة في أنشطة إنتاج الأرز وأنشطة ما بعد الحصاد والتجهيز؛
- تحديد التقنيات المطورة المتعلقة بالإنتاج أو مرحلة ما بعد الحصاد المتاحة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي لاحتمال اعتمادها في الدول الأعضاء في المنظمة التي تحتاج إليها؛
- تكثيف التعاون في إنتاج وتطوير تكنولوجيا المعالجة ونقلها، وتعزيز التنمية، والمواءمة، واعتماد معايير الجودة الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمنتجات الأرز؛
- إنشاء أو تعزيز نظام المختبرات المتخصصة على مستوى الأقاليم الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي للقيام بتحليل معايير الجودة فيما يتعلق بمراقبة الجودة ومدى مطابقتها للمعايير المنسقة المعتمدة.
- دعم الدول الأعضاء في جهودها لتعزيز قدراتها في عملية الجودة فيما يتعلق بمراعاة المعايير المنسقة.
- تشكيل لجنة خبراء لتطوير الزراعة البيولوجية.
- تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في معالجة القضايا والمشاكل التي تؤثر على تجارة الأرز فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة؛
- تشجيع التبادل الثنائي للخبراء ونقل التقنيات والتدريب والإرشاد بهدف تطوير مهارات محددة لمنتجي الأرز في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمارات البينية في مجال تطوير قطاع الأرز في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

6. آلية التنفيذ

سوف يتم تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير إنتاج الأرز من خلال تضمين الأهداف المتفق عليها في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير إنتاج الأرز.

ومن أجل الإسراع في إعداد المشاريع وتنفيذها بفاعلية في إطار برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير إنتاج الأرز، سوف يتم إنشاء لجنة توجيهية مؤلفة من الدول الأعضاء في المنظمة المهتمة بتطوير سلاسل القيمة المضافة لتطوير إنتاج الأرز، والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة. ومن المزمع أن تعقد اللجنة المذكورة أعلاه اجتماعات منتظمة، بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المنظمة، وتحديد الأولويات والفرص الجديدة لتطوير قطاع الأرز، وكذلك اعتماد المشاريع. إضافة إلى ذلك، سوف يتم إنشاء لجنة مشاريع تضم أصحاب المشاريع والشركاء في التمويل، حيث تتمثل المهمة الرئيسية للجنة المذكورة في مراقبة وضمان التنفيذ الفعال للمشاريع المعتمدة.